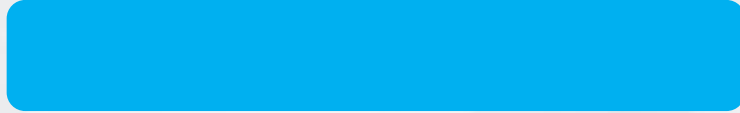


دور إدارة الائتمان المصرفى فى الحد من التعثر المالى دراسة ميدانية



إعداد

سارة السلوم

مقدمة

شهدت إدارة الائتمان المصرفي تحولات جوهرية خلال العقدين الماضيين، متأثرة بمتطلبات بازل، والتطورات التكنولوجية، وزيادة تعقيد الأسواق المالية، وقد أدى ذلك إلى تبني نماذج تقييم ائتماني أكثر تطوراً تتضمن التحليل المالي، والسلوك السابق للعميل، ومخاطر القطاع، والمخاطر الكلية، فلم تعد السياسات الائتمانية تقتصر على الضمانات أو السمعة، بل امتدت إلى بناء نظم تصنيف داخلي، واستخدام التحليلات التنبؤية، والاعتماد على مؤشرات المخاطر المبكرة (Rusydiana & Ikhwan, 2024)

وتُظهر الاتجاهات الحديثة في العمل المصرفي أن كفاءة إدارة الائتمان لم تعد تُقاس فقط بقدرة البنك على منح التمويل، بل بقدرته على التنبؤ بالمخاطر المصاحبة له، وتصميم سياسات رقابية واستباقية تُحد من احتمالية التعثر أو التأخر في السداد، مما أدى إلى تطوير نظم رقابة داخلية أكثر تعقيداً، تعتمد على تحليل سلوك المقترضين، وتقييم القدرة الائتمانية استناداً إلى بيانات كمية ونوعية متعددة المصادر. (Dubyna & Lobko, 2022)

مقدمة

كما أنّ الاتجاه المتزايد نحو رقمنة الأنظمة المصرفية أتاح فرصًا جديدة لإدارة الائتمان بكفاءة، من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الكبيرة لتوقع سلوك العملاء وتحديد مؤشرات التعثر المبكر، مما يعزز قدرة البنك على تخصيص الائتمان بشكل أمثل وتجنب المخاطر النظامية التي قد تؤثر على السيولة أو رأس المال (Al Zaidanin & Al Zaidanin, 2021).

و يشكّل التعثر المالي أحد أبرز التحديات التي تهدد سلامة القطاع المصرفي، كونه يمثل خللاً في قدرة المقرضين على الوفاء بالتزاماتهم، ويؤثر بشكل مباشر على جودة الأصول المصرفية، كما أن ارتفاع نسب التعثر يؤدي إلى زيادة المخصصات الائتمانية، ويُضعف القاعدة الرأسمالية للبنك، ما يحد من قدرته على التوسع والنمو (Gao & Balyan, 2022).

مقدمة

لا يقتصر أثر التعثر المالي على الجانب المالي فقط، بل يمتد ليشمل الأثر النفسي والثقة لدى العملاء، ويحدث حالة من عدم الاستقرار في الأسواق المالية، وقد أظهرت الأزمات المالية السابقة كيف يمكن لتراكم القروض المتعثرة أن يؤدي إلى شلل جزئي في النظام الائتماني، كما حدث خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ (Liu et al., 2023).

مشكلة الدراسة

تُظهر التقارير الرقابية أن بعض البنوك، خاصة الإسلامية والخاصة متوسطة الحجم، تعاني من ضعف في نظم التقييم الائتماني والتحليل المالي للعملاء، مما يؤدي إلى قبول عملاء ذوي جدارة مالية منخفضة، وهو ما يرفع من احتمالية التعثر.

ووفقا لما أشارت إليه دراسة Botchwey et al. (2023)، التي أكدت أن ضعف التقييم الفني والتحليل المالي للعملاء في بنك GCB كان أحد أبرز مسببات تعثر القروض بنسبة بلغت ١٨% من المحفظة، كما أوضحت دراسة Nambeye (2025) وجود علاقة عكسية قوية بين جودة إدارة الائتمان ونسبة التعثر لدى AB Bank في زامبيا، حيث ساهمت السياسات المحكمة في تقليص NPL إلى أقل من ٤.٥%.

تشير تقارير Fitch Ratings (2022) إلى وجود تباين واضح بين البنوك المصرية من حيث كفاءة ممارسات إدارة الائتمان، حيث تعتمد بعض البنوك على نظم داخلية متقدمة في التقييم، بينما لا تزال أخرى تطبق آليات تقليدية لا تراعي معايير IFRS 9 في قياس احتمالية التعثر وتحديد المخصصات، كما أن استخدام نظم الإنذار المبكر لا يزال محدودًا في عدد من البنوك، ما يجعلها غير مستعدة للتعامل الاستباقي مع حالات التعثر المحتملة.

مشكلة الدراسة

ورغم أن عددًا من الدراسات العربية تناول العلاقة بين بعض جوانب إدارة الائتمان والتعثر المالي، إلا أن الغالبية منها اقتصرت بتحليل نظري أو استخدام بيانات ثانوية، دون دراسة ميدانية مباشرة توضح كيف تسهم أبعاد إدارة الائتمان (تقييم الجدارة الائتمانية، السياسات الائتمانية، مراقبة ومتابعة القروض، معالجة القروض المتعثرة، البنية التحتية التكنولوجية) في الحد من حالات التعثر الفعلي داخل البيئة المصرية المتقلبة.

وبناءً عليه، تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

"ما دور إدارة الائتمان المصرفي بأبعادها (تقييم الجدارة الائتمانية، السياسات الائتمانية، مراقبة ومتابعة القروض، معالجة القروض المتعثرة، البنية التحتية التكنولوجية) في الحد من التعثر المالي داخل البنوك المصرية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)؟"

– . وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية منها :

- ما مدى إسهام تقييم الجدارة الائتمانية في الحد من التعثر المالي في البنوك المصرية؟
- إلى أي مدى تؤثر السياسات الائتمانية المعتمدة بالبنوك على مستويات التعثر المالي؟
- كيف تسهم إجراءات المراقبة والمتابعة الائتمانية في تقليل احتمالات تعثر العملاء في السداد؟
- ما دور آليات معالجة القروض المتعثرة في الحد من آثار التعثر المالي واسترداد المستحقات؟
- ما مدى فاعلية البنية التحتية التكنولوجية في تحسين عمليات التقييم والمتابعة بما يحد من التعثر المالي؟

أهمية البحث

الأهمية العلمية

- تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالعلاقة بين إدارة الائتمان المصرفي والتعثر المالي، خاصة في السياق المصري الذي لم يُتناول بعمق كافٍ في الدراسات الحديثة.
- تقدم نموذجًا بحثيًا تطبيقيًا يجمع بين الأبعاد الأساسية لإدارة الائتمان (تقييم الجدارة الائتمانية، السياسات الائتمانية، مراقبة ومتابعة القروض، معالجة القروض المتعثرة، البنية التحتية التكنولوجية) والتعثر المالي، مما يوفر إطارًا علميًا يمكن الاستناد إليه في دراسات مستقبلية.
- تسد فجوة معرفية ناتجة عن محدودية الأبحاث العربية التي تناولت هذه العلاقة بشكل مباشر وشامل، لا سيما في ضوء التحديات الاقتصادية والائتمانية في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥.
- تعزز من الاستخدام العلمي للمناهج الكمية والتحليل الإحصائي في دراسة الأداء المصرفي، ما يضيف قيمة منهجية للباحثين في الحقل المالي والمصرفي.

أهمية البحث

الأهمية العملية

- تساعد الدراسة في تحسين فعالية السياسات الائتمانية المطبقة داخل البنوك المصرية من خلال تقديم نتائج ميدانية مدعومة بالبيانات، تمكّن إدارات البنوك من تطوير استراتيجيات منح الائتمان بما يقلل من معدلات التعثر المالي.
- توفر أداة عملية لصانعي القرار المصرفي لتقييم العلاقة بين عناصر إدارة الائتمان (مثل التحليل المالي، الضمانات، المتابعة بعد المنح) وبين مؤشرات التعثر المالي، مما يدعم صنع القرار المبني على البيانات.
- تمكّن البنوك من تقليص نسبة القروض المتعثرة (NPLs) من خلال تحديد الممارسات الإدارية الأنجع، وهو ما يساهم في تحسين جودة محفظة القروض، وزيادة القدرة على استرداد الأموال في الوقت المحدد.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر إدارة الائتمان المصرفي بأبعادها (تقييم الجدارة الائتمانية، السياسات الائتمانية، مراقبة ومتابعة القروض، معالجة القروض المتعثرة، البنية التحتية التكنولوجية) على الحد من التعثر المالي في القطاع المصرفي المصري، من خلال دراسة ميدانية على البنوك التجارية، وتسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

- التعرف على مدى تطبيق البنوك المصرية لإجراءات تقييم الجدارة الائتمانية، ودورها في الحد من مخاطر التعثر المالي.
- تحليل السياسات الائتمانية وضوابط منح الائتمان المطبقة في البنوك التجارية المصرية، وبيان مدى مساهمتها في الحد من حالات التعثر.
- دراسة فاعلية أنشطة المراقبة والمتابعة بعد منح القروض، ومدى تأثيرها في الكشف المبكر عن حالات التعثر والتعامل معها.
- قياس أثر استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة، مثل إعادة الجدولة والتسويات القانونية، على تقليل نسبة التعثر.
- استكشاف دور البنية التحتية التكنولوجية الحديثة في دعم قرارات الائتمان، وتحسين القدرة على تقييم المخاطر ومتابعة العملاء المتعثرين.

- تقديم توصيات عملية للبنوك التجارية، واقتراح إطار عملي لتحسين سياسات إدارة الائتمان بما يحد من الخطر الائتماني ويعزز الأداء المالي المستدام للبنوك

فرضيات الدراسة

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين إدارة الائتمان المصرفي بأبعادها (تقييم الجدارة الائتمانية، السياسات الائتمانية، مراقبة ومتابعة القروض، معالجة القروض المتعثرة، البنية التحتية التكنولوجية) وبين الحد من التعثر المالي في القطاع المصرفي المصري، وتتفرع منه عدة فرضيات فرعية منها مايلي :
- **الفرضية الفرعية الأولى :** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تقييم الجدارة الائتمانية والحد من التعثر المالي في القطاع المصرفي المصري.
- **الفرضية الفرعية الثانية :** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسات الائتمانية والحد من التعثر المالي في القطاع المصرفي المصري.
- **الفرضية الفرعية الثالثة :** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مراقبة ومتابعة القروض والحد من التعثر المالي في القطاع المصرفي المصري.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معالجة القروض المتعثرة والحد من التعثر المالي في القطاع المصرفي المصري.
- **الفرضية الفرعية الخامسة :** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البنية التحتية التكنولوجية والحد من التعثر المالي في القطاع المصرفي المصري.

الدراسات السابقة

١. دراسة (المرزوك وآخرون، ٢٠٢٣) بعنوان:

أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة " ٢٠٠٥-٢٠٢١ "

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الائتمان المصرفي بأبعاده (حجم الإقراض، وتوزيع الائتمان على القطاعات الاقتصادية، وآلية التمويل المصرفي) على الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التجارة الخارجية في العراق، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّنت العينة من بيانات سنوية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢١.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للائتمان المصرفي دورًا مهمًا في دعم النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما يُسهم في تعزيز قطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، حيث وُجدت علاقة طردية بين الائتمان المصرفي وكل من الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التجارة الخارجية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات مصرفية مرنة لتوسيع دائرة الإقراض وتحفيز القطاعات الإنتاجية والتجارية بما يُعزز من النمو الاقتصادي الشامل...

الدراسات السابقة

١. دراسة (وادي، ٢٠٢٤) بعنوان :

أثر الائتمان المصرفي على كفاية رأس المال وفقاً لبازل III: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ٢٠١٠-٢٠٢٠

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الائتمان المصرفي بأبعاده (حجم الإقراض، السياسات الائتمانية، توزيع التسهيلات) على كفاية رأس المال في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة الحالة التطبيقية، وتكوّنت العينة من أربعة مصارف تجارية عراقية مدرجة في السوق المالي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للائتمان المصرفي تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية على كفاية رأس المال، حيث تؤدي زيادة الائتمان المصرفي إلى تحسين كفاية رأس المال بما يتوافق مع متطلبات بازل III، كما تبين أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير السياسات والاستراتيجيات الائتمانية بما يعزز من كفاءة إدارة المخاطر، والحد من مخاطر الائتمان التي قد تؤثر سلباً على كفاية رأس المال، وتحقيق التوازن بين السيولة ورأس المال، مع تعزيز خطط التحوط من الأزمات المحتملة.

..

الدراسات السابقة

١. دراسة (Kolachina et al., 2024) بعنوان *An Analysis of Credit Management and Bank Lending*

Practices in Developing Countries

دراسة تحليلية لإدارة الائتمان وسياسات الإقراض المصرفي في البلدان النامية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام إدارة الائتمان وممارسات الإقراض المصرفي بأبعادهما (إجراءات التحقق، احتساب تفاصيل القرض، صرف المبالغ، وضبط النظام الائتماني) في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي بالاعتماد على البيانات الأولية التي جُمعت من المستجيبين، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الكمية لفهم أفضل للعوامل المؤثرة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نظام إدارة الائتمان وممارسات الإقراض في البنوك يسهمان بشكل كبير في تحسين فرص الاستثمار وزيادة الدخل، مما ينعكس إيجابًا على الحالة الاقتصادية للأفراد وعلى النشاط التنموي بشكل عام. وأوصت الدراسة بتعزيز فعالية أنظمة إدارة الائتمان وتطوير ممارسات الإقراض المصرفي بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام..

الدراسات السابقة

١. دراسة (Kai Kamara (2024) بعنوان The Study of Credit Risk Management and Its Impact on Operational Performance: Case Study of the Standard Chartered Bank in Sierra Leone

دراسة إدارة مخاطر الائتمان وأثرها على الأداء التشغيلي: دراسة حالة لبنك ستاندرد تشارترد في سيراليون

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة الائتمان المصرفي بأبعادها المتمثلة في: تقييم الجدارة الائتمانية، متابعة القروض، وتحصيل القروض على مستوى القروض المتعثرة والأداء التشغيلي في بنك Standard Chartered في سيراليون، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكمي، واعتمدت على استبانة مغلقة لجمع البيانات من الموظفين العاملين في الإدارات الائتمانية بالبنك، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من موظفي الإدارات المعنية بالائتمان والتمويل وإدارة المخاطر في البنك، وبلغ عددهم ١١٠ موظفًا، تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية تمثل مختلف المستويات الوظيفية ذات الصلة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن فعالية ممارسات إدارة الائتمان، ولا سيّما في مجالات التقييم والمتابعة والتحصيل، تسهم بشكل جوهري في تقليل نسب القروض المتعثرة، وتُعزز من كفاءة الأداء التشغيلي للبنك، وهو ما يُشير إلى أهمية التكامل بين السياسات والإجراءات في ضبط جودة محفظة القروض.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاستثمار في تدريب الكوادر البشرية العاملة في إدارة الائتمان على تقنيات تحليل المخاطر، وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر لرصد مؤشرات التعثر المحتمل، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في دعم قرارات الإقراض والمراقبة المستمرة.

- المرزوك، خالد حسين علي، الحسن، إيهاب عبدالسلام، و حسين، زهراء قاسم. (٢٠٢٣). أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة "٢٠٠٥-٢٠٢١". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج ١٩، ع ١، ٦٠٣ - ٦٢٢. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1433552>
- -وادي، محمد حسن. (٢٠٢٤). أثر الائتمان المصرفي على كفاية رأس المال وفقاً لبازل III: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ٢٠١٠-٢٠٢٠. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج ٢٠، ع ٤، ١٥١ - ١٧٧. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1572222>

مراجع

- 
- Kolachina, S., Hundia, L., Mounishker, K., Venkatesh, J., Velmurugan, P. R., & Obaid, A. J. (2024). An Analysis of Credit Management and Bank Lending Practices in Developing Countries. In Data-Driven Decision Making for Long-Term Business Success (pp. 278-295). IGI Global Scientific Publishing
- Kamara, A. K. (2024). The study of credit risk management and its impact on operational performance: Case study of the Standard Chartered Bank in Sierra Leone. *European Journal of Social Sciences Studies*, 10(1). <https://doi.org/10.46827/ejsss.v10i1.1735>
 - Liu, X., Wu, J., & Li, X. (2023). Research on Financial Default Model with Stochastic Intensity Using Filtered Likelihood Method. *Mathematics*, 11(14), 3061
 - Botchwey, E., Sarpong, K., Ababio, J., Essiaw, M., & Barnor, R. (2023). Effect of credit risk management on loan performance of commercial banks: A case study of GCB Bank. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 27(S6), 1-29.
 - Nambeye, C., & Manchishi, B. (2025). The impact of credit risk management on financial performance of commercial banks: A case study of AB Bank Zambia. *World Journal of Advanced Research and Reviews*, 26(1), 1136. <https://doi.org/10.30574/wjarr.2025.26.1.1136>

مراجع

- Dubyna, M., Unynets-Khodakivska, V., Panchenko, O., Bazilinska, O., Matskiv, V., & Lobko, O. (2022). Features of the Formation and Transformation of Household Credit Behavior Under Macroeconomic Instability. *International Journal of Sustainable Development & Planning*, 17(7).pp. 2075-2087
- Al Zaidanin, J. S., & Al Zaidanin, O. J. (2021). The impact of credit risk management on the financial performance of United Arab Emirates commercial banks. *International Journal of Research in Business and Social Science*, 10(3), 303-319.
- Gao, B., & Balyan, V. (2022). Construction of a financial default risk prediction model based on the LightGBM algorithm. *Journal of Intelligent Systems*, 31(1), 767–779.
<https://doi.org/10.1515/jisys-2022-0036>



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

